الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والميزانية

حول مشروع قانون المالية التعديلي لسنة 2023

(عدد 2023/34)

رئيس اللجنة: عصام شوشان

نائب رئيس اللجنة: عبد الجليل الهاني

مقرر اللجنة: عصام البحري الجابري

أكتوبر 2023

مسار دراسة مشروع

قانون المالية التعديلي لسنة 2023 (عدد 2023/34)

- **تاريخ ورود المشروع:** 13 أكتوبر 2023
- **تاريخ إحالة المشروع على اللجنة:** 16 أكتوبر 2023
- **جلستي اللجنة:**
  - يوم الخميس 19 أكتوبر 2023 (جلسة صباحية): النظر في مشروع القانون.
  - يوم الخميس 19 أكتوبر 2023 (جلسة مسائية): الاستماع إلى السيدة وزيرة المالية.
- **قرار اللجنة: الموافقة على مشروع القانون معدّلا بإجماع الحاضرين.**

رئيس اللجنة: عصام شوشان

مقرّر اللجنة: عصام البحري الجابري

تقرير لجنة المالية والميزانية

حول مشروع قانون المالية التعديلي لسنة 2023

(عدد 2023/34)

I. التقديم:

بعد مرور سنتين على جائحة كورونا، شهد الاقتصاد التونسي بداية تعافي من هذه الأزمة الصحية العالمية في 2021 بعد الانكماش غير المسبوق سنة 2020. إلا أن الأزمة الروسية ـ الأكرانية التي اندلعت مطلع 2022 عرقلت التعافي وأصابت الآفاق الاقتصادية العالمية بانتكاسة حادة حيث خلقت إرباكا على إمدادات القمح والطاقة في العالم وأفرزت ضغوطات تضخمية غير مسبوقة مما انعكس سلبا على النشاط الاقتصادي الوطني وزاد في حدة الضغوطات على ميزانية الدولة.

وقد تمّ إعداد قانون المالية لسنة 2023 في إطار معادلة ثنائية ترتكز على الحدّ قدر الإمكان من تبعات أزمتي كورونا والصراع الروسي ـ الأكراني على التوازنات المالية عامة والمالية العمومية خاصة من جهة، والتقدم في بلورة الأولويات وتنفيذ الإصلاحات الكفيلة بتحقيق التعافي واستعادة الحركية الاقتصادية للخروج من الأزمة والتحكم في التوازنات الكبرى على المدى القصير وتكريس مقومات الإقلاع الاقتصادي وضمان استدامة المالية العمومية على المدى المتوسط من جهة أخرى.

هذا وقد شهدت التسعة أشهر الأولى من سنة 2023 مستجدات خارجية وداخلية أثرت على تطور مؤشرات الاقتصاد الوطني وخاصة التغيرات المناخية والجفاف في ظل تواصل النزاع الروسي ـ الاكراني وتواصل ارتفاع أسعار المواد الأولية وخاصة الطاقة والحبوب وهو ما شكل ضغوطات إضافية على مستوى تنفيذ الميزانية، واستدعى ضرورة مراجعة الفرضيات الأولية لقانون المالية لسنة 2023 وتحيينها للأخذ بعين الاعتبار تطور المناخ العام وما تميز به من مستجدات تم تسجيلها منذ بداية السنة وملاءمة مستوى بعض المؤشرات والفرضيات مع المستوى المتوقع والمتعلقة أساسا بأسعار النفط والمواد الأساسية وسعر صرف أهم العملات الأجنبية خاصة الدولار وإقرار قانون مالية تعديلي في الغرض لسنة 2023.

وعلى هذا الأساس، تم تحيين ميزانية الدولة لسنة 2023 وفقا لما يلي:

ـ **مراجعة نسبة النمو بالأسعار القارة** من 1,8 % مقدرة بقانون المالية الأصلي إلى 0,9 % وذلك بالعلاقة خاصة مع تراجع مردود القطاع الفلاحي نتيجة التغيرات المناخية والجفاف الذي شهدته البلاد سنة 2023.

ـ **مراجعة فرضية سعر برميل النفط** من 89 دولار للبرميل مقدرة بقانون المالية الأصلي إلى 83 دولار للبرميل محيّنة لكامل السنة.

ـ **تطور الموارد الذاتية للميزانية** لكامل سنة 2023 بنسبة 10,7 % مقابل 13,2 % مبرمجة بقانون المالية الأصلي أي تراجع صاف بـ 1064 م.د موزع بين مداخيل جبائية لحد 1048 م.د ومداخيل غير جبائية لحد 1199 م.د مقابل تعبئة هبات إضافية في حدود 1183 م.د.

ـ **ارتفاع نفقات الميزانية** لكامل سنة 2023 بنسبة 10,8 % مقابل 6,7 % مقدرة أوليا أي زيادة صافية بـ 2150 م.د مقارنة بتقديرات قانون المالية الأصلي. وتتميز التقديرات المحينة أساسا بـ:

- **زيادة** بـ 1361 م.د **في نفقات دعم المحروقات** لتبلغ 7030 م.د مقابل 5669 م.د مقدرة أوليا بالعلاقة أساسا مع:
  - ✓ عدم تفعيل الإجراءات التي تم اعتمادها في قانون المالية خاصة المتعلقة بمراجعة أسعار المواد البترولية والكهرباء والغاز (مردود مقدر بـ 2450 م.د).
  - ✓ الزيادة المسجلة في أسعار شراء المواد البترولية في الأسواق العالمية مقارنة مع الأسعار المقدرة أوليا حيث تم تسجيل ارتفاع في سعر شراء البنزين بـ 10 % خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2023.
- **زيادة** بـ 1282 م.د **في نفقات دعم المواد الأساسية** لتبلغ 3805 م.د مقابل 2523 م.د مقدرة أوليا وذلك لتوفير الاعتمادات لتوريد الحاجيات الإضافية من الحبوب وتعويض النقص الحاصل في الإنتاج الوطني خاصة من مادة القمح جراء تأثير الجفاف والتغيرات المناخية التي شهدتها سنة 2023.
- **زيادة** بـ 535 م.د **بعنوان فائدة الدين العمومي.**
- **اقتصاد** بـ 697 م.د **في النفقات بعنوان التدخلات الأخرى.**
- **اقتصاد** بـ 331 م.د **في النفقات الطارئة وغير الموزعة.**
- **المحافظة** على نفس مستوى التقديرات الأولية لبنود نفقات الميزانية المتعلقة **بالتأجير والتسيير ونفقات التنمية والعمليات المالية.**

وتبعا لما تقدم ينتظر أن يفضي تنفيذ ميزانية الدولة لكامل سنة 2023 إلى أهم النتائج المحينة التالية:

- **زيادة في حجم الميزانية** بنسبة 1.9 % مقارنة بقانون المالية الأصلي ليبلغ 71239 م.د مقابل 69914 م.د مقدر أوليا وزيادة بـ 17.4 % مقارنة بنتائج سنة 2022.

- **ارتفاع نسبة الدعم من الناتج المحلي الإجمالي** ليبلغ 7.2 % مقابل 5.4 % مقدرة أوليا و8,3 % مسجلة في 2022.

- **ارتفاع خدمة الدين من الناتج المحلي الإجمالي** لتبلغ 13.1 % مقابل 13.0 % مقدرة أوليا.

- **تسجيل عجز في الميزانية دون الهبات والمصادرة** في حدود 7,7 -% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 5.2 -% مقدر بقانون المالية الأصلي و7.7 -% مسجل سنة 2022.

- **بلوغ حجم الدين العمومي** مستوى 80,2 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 76,7 % مقدرة أوليا و79,9 % مسجلة في سنة 2022.

تذكير بأهم فرضيات وتوازن قانون المالية الأصلي:

تم تقدير حجم ميزانية الدولة لسنة 2023 بـ 69914 م.د أي بزيادة 15.2 % أو 9250 م.د بالمقارنة مع النتائج المسجلة لسنة 2022.

واعتمدت هذه التقديرات بالخصوص على الفرضيات والمعطيات التالية:

- النتائج المتوقعة لسنة 2022 على أساس النتائج المسجلة إلى موفى أكتوبر،
- تطور مختلف المؤشرات الاقتصادية لسنة 2022 حسب تقديرات منوال التنمية الاقتصادي، خصوصا في ما يتعلق بالنمو (1,8 % بالأسعار القارة مقابل 2,2 % متوقعة لكامل سنة 2022)،
- اعتماد معدل سعر برميل النفط لكامل السنة بـ 89 دولار للبرميل،
- حصر نسبة عجز الميزانية دون الهبات والمصادرة من الناتج المحلي الإجمالي في حدود 5,2 -% مقابل 7,7 % مسجلة لسنة 2022،
- تدعيم تعبئة الموارد الذاتية للدولة وذلك من خلال دعم مجهود الاستخلاص وتعبئة الموارد المالية اللازمة للدولة من استخلاصات فورية أو مثقلة،
- مواصلة خطة الإصلاح الشامل للمنظومة الجبائية من خلال تحسين قدرة الدولة على تحصيل المداخيل الجبائية ومراجعة الأنظمة التقديرية للضريبة على الدخل وحصرها

في مستحقها ومواصلة توسيع قاعدة الأداء وترشيد الامتيازات الجبائية ورقمنة إدارة الجباية والحدّ من الفوارق الجبائية من أجل تكريس العدالة الجبائية ودعم الشفافية.

- دعم الامتثال الضريبي وإدماج الاقتصاد الموازي والتصدي للتهرب الضريبي،
- التقليص في عدد نسب الأداء على القيمة المضافة (خاصة المهن غير التجارية)،
- مراجعة الزيادة الخصوصية والترفيع في أسعار التبغ،
- تحسين مردود المساهمة الاجتماعية التضامنية،
- تعبئة 656 م.د بعنوان مداخيل المصادرة والتخصيص،
- رصد اعتمادات بعنوان نفقات التأجير في حدود 22772 م.د مقابل 21125 م.د مسجلة سنة 2022 أي بزيادة قدرها 1647 م.د أو 7,8 %،
- رصد 2314 م.د بعنوان نفقات التسيير مقابل 2152 م.د مسجلة سنة 2022،
- تخصيص مبلغ 8832 م.د للدعم مقابل 11999 م.د مسجلة سنة 2022،
- رصد 8390 م.د لنفقات التدخلات الأخرى مقابل 5932 م.د مسجلة سنة 2022،
- تخصيص4750 م.د لنفقات الاستثمار والعمليات المالية مقابل 4744 م.د مسجلة سنة 2022،
- تسديد5307 م.د بعنوان نفقات التمويل (فائدة الدين) مقابل 4663 م.د مسجلة سنة 2022.

وتبعا لما سبق ذكره، اتسمت التقديرات الأولية لميزانية الدولة لسنة 2023 أساسا بالخصائص التالية:

- تسجيل نسبة ضغط جبائي في حدود 24,9 %،
- بلوغ مناب مداخيل الميزانية نسبة 66,4 % من جملة موارد الدولة مقابل 67,6 % مسجلة سنة 2022،
- تراجع حجم الدعم إلى 16,4 % من جملة النفقات و19 % من جملة مداخيل الميزانية و5,4 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 23.7 % و29.3 % و8.3 % على التوالي مسجلة سنة 2022،
- حصر مستوى عجز الميزانية دون الهبات والمصادرة في حدود 5,2 ـ % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 7,7 ـ % مسجلة سنة 2022. وباعتبار تسديد أصل الدين وقروض

وتسبقات الخزينة الصافية تبلغ حاجيات التمويل 23490 م.د سيتم تغطيتها عن طريق موارد اقتراض لحد 24392 م.د وموارد خزينة أخرى لحد 902 ـ م.د،

- بلوغ حجم الدين العمومي المقدر لسنة 2023 مستوى 124568 م.د وهو ما يمثل نسبة 76,7 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 79,9 % مسجلة سنة 2022.

تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى أوت 2023:

أفضى تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى أوت 2023 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022 إلى تسجيل النتائج التالية:

1. مداخيل ميزانية الدولة:

بلغت المداخيل الجملية لميزانية الدولة إلى موفى أوت 2023 ما قدره 27185 م.د أي زيادة بـ 2174 م.د أو 8,7 % مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022 ودون اعتبار مردود العفو الجبائي لسنة 2022 ترتفع هذه النسبة إلى 13,7 % مقارنة بقانون المالية الاصلي لسنة 2023 بلغت نسبة الإنجاز حوالي 58,6 % مقابل نسبة نظرية بـ 66.7 %.

أ. المداخيل الجبائية:

بلغت المداخيل الجبائية إلى موفى أوت 2023 ما قدره 24896 م.د مسجلة بذلك تطورا بـ 9.0 % أو 2061 م.د ونسبة إنجاز في حدود 61,4 % مقارنة بقانون المالية الأصلي لسنة 2023 ويفسر هذا التطور خاصة بـ:

ـ ارتفاع مردود الضريبة على الدخل بـ 11.8 % أو 812 م.د بالعلاقة مع إقرار برنامج جديد للزيادة في الأجور في القطاع العمومي ابتداء من أكتوبر 2022 والإجراءات الجبائية التي تم إقرارها بقانون المالية الأصلي لسنة 2022 على غرار إحكام مراقبة الأشخاص الخاضعين للأنظمة التقديرية بالإضافة إلى مراجعة تعريفة الضريبة على الدخل حسب النظام التقديري المنصوص عليها بالفصل 55 من قانون المالية لسنة 2023.

ـ زيادة مردود الضريبة على الشركات البترولية بنسبة 26,7 % أو 126 م.د بالعلاقة خاصة مع تحسن استخلاص الديون المثقلة.

ـ تطور مردود الضريبة على الشركات غير البترولية بـ 30.2 % أو 478 م.د إلى موفى أوت 2023 بالمقارنة مع نفس الفترة من السنة الفارطة بالعلاقة خاصة مع تطور النشاط الاقتصادي خلال سنة 2022 (نمو بـ 2,4 %) بالإضافة إلى مردود العمل المتواصل لتحسين مجهود الاستخلاص.

وفي ما يتعلق **بالأداءات غير المباشرة** فقد سجلت ارتفاعا بنسبة 4.6 % أو 646 م.د إلى موفى أوت 2023 مقارنة بنفس الفترة من السنة المنقضية، وتتوزع هذه الزيادة بين الاستخلاصات بالنظام الداخلي لحد 525 م.د والاستخلاصات الموظفة على التوريد لحد 121م.د وتتميز الأداءات غير المباشرة خلال الثمانية أشهر الأولى من 2023 أساسا بـ:

- **تطور مردود المعاليم الديوانية** لتبلغ 1187 م.د مقابل 1171 م.د في نفس الفترة من سنة 2022 وذلك بالعلاقة مع تراجع بـ 1,8 % في قيمة الواردات إلى موفى أوت 2023 مقارنة بالثمانية أشهر الاولى من سنة 2022،

- **ارتفاع المردود الصافي للأداء على القيمة المضافة** بنسبة 2,0 % أو 136م.د ليبلغ 6834 م.د مقابل 6698 م.د في نفس الفترة من السنة الفارطة، ودون احتساب مردود العفو الجبائي الذي تم إقراره سنة 2022 ترتفع هذه النسبة إلى 4,4 %، وتهم هذه الزيادة الصافية أساسا الضريبة المرتبطة بالنظام الداخلي في حدود 140م.د أو 4,4 % بالعلاقة خاصة مع مردود إجراء قانون المالية في فصله 44 والمتعلق بالترفيع في نسبة الأداء على القيمة المضافة من 13 % إلى 19 % المطبقة على الخدمات المسداة من قبل أصحاب المهن غير التجارية. وفي المقابل تراجع مردود الأداء على القيمة المضافة بالنظام الديواني بـ 0,1 -% توازيا مع التراجع المسجل في قيمة الواردات بـ (1,8 -%) إلى موفى أوت 2023 مقارنة بالثمانية أشهر الأولى من سنة 2022،

- **زيادة صافية في مردود المعلوم على الاستهلاك** بـ 97 م.د أو 4,1 % ليبلغ 2475 م.د مقابل 2379 م.د في نفس الفترة من السنة الماضية، وتتأتى هذه الزيادة خاصة من معلوم الاستهلاك على المشروبات الكحولية في حدود 64 م.د ومعلوم الاستهلاك على السيارات بـ 30 م.د،

- **تطور مردود الأداءات والمعاليم الأخرى** بنسبة 398 م.د أو 10,8 % لتبلغ 4073 م.د مقابل 3676 م.د في نفس الفترة من السنة الماضية، وتتأتى الزيادة خاصة من:

- **مردود الإجراءات الجبائية** التي تم إقرارها بقانون المالية الأصلي لسنة 2023 على غرار:

✓ تحسين مردود معلوم الطابع الجبائي وذلك بتحيين تعريفة المعلوم الموظف على الفواتير من 0,600 دينار إلى 1 دينار،

✓ إخضاع لمعلوم الطابع الجبائي شهادات توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة وبالمعاليم الأخرى الموظفة على رقم المعاملات وكذلك أذون طلبات التزوّد،

✓ إخضاع التواكيل وجوبا لإجراء التسجيل.

- **زيادة مردود المداخيل الموظفة بالعلاقة مع إحداث الحساب الخاص "حساب تنويع مصادر تمويل الضمان الاجتماعي"** بمقتضى قانون المالية لسنة 2022 والذي يمول من مردود المساهمة الظرفية التضامنية المرسمة سابقا بعنوان الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات، وتجدر الإشارة أنه تم بمقتضى قانون المالية لسنة 2023 الترفيع في المساهمة الظرفية التضامنية بالنسبة للشركات (الفصل 22).

ب. المداخيل غير الجبائية والهبات:

بلغت المداخيل غير الجبائية المستخلصة إلى موفى أوت 2023 ما قدره 1981 م.د مقابل 1241 م.د مسجلة في نفس الفترة من سنة 2022 أي زيادة بـ 59,7 % أو 740 م.د ونسبة إنجاز في حدود 35,8 % مقارنة بقانون المالية الأصلي لسنة 2023.

وتتأتى المداخيل غير الجبائية خاصة من مداخيل أتاوة عبور غاز الجزائري لحد 837 م.د وعائدات المساهمات لحد 525 م.د (منها 407 م.د متأتية من مرابيح البنك المركزي).

وتجدر الإشارة إلى أنه تم تعبئة هبات خارجية في حدود 309 م.د إلى موفى أوت 2023 مقابل 936 م.د في نفس الفترة من 2022.

2. نفقات ميزانية الدولة:

بلغت نفقات الميزانية إلى موفى أوت 2023 ما قدره 28187 م.د مسجة بذلك زيادة بنسبة 4,0 % أو 1088 م.د مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022، وتهم هذه الزيادة البنود التالية:

أ ـ نفقات التأجير في حدود 385 م.د لتبلغ مستوى 14391 م.د في موفى أوت 2023 مقابل 14006م.د خلال نفس الفترة من السنة المنقضية وذلك بالعلاقة خاصة مع إقرار برنامج جديد للزيادة في أجور القطاع العام منذ أكتوبر 2022.

ب ـ تطور نفقات التسيير بـ 184 م.د لتبلغ مستوى 1016 م.د في موفى أوت 2023 مقابل 831 م.د خلال نفس الفترة من السنة المنقضية.

ت ـ تراجع صاف في نفقات الدعم بـ 27 م.د لتبلغ مستوى 4139 م.د في موفى أوت 2023 مقابل 4166 م.د خلال نفس الفترة من السنة المنقضية، ويهم هذا التراجع أساسا نفقات دعم المواد الأساسية بـ 1174 م.د أما بالنسبة لنفقات دعم المحروقات والنقل فقد ارتفعت على التوالي بـ 1109 م.د و38 م.د.

ث ـ تراجع نفقات التدخلات دون الدعم بـ 365 م.د لتبلغ مستوى 2424 م.د في موفى أوت 2023 مقابل 2789 م.د خلال نفس الفترة من السنة المنقضية، مع الإشارة أن التدخلات ذات الصبغة التنموية بلغت 877 م.د إلى موفى أوت 2023.

ج ـ ارتفاع نفقات الاستثماروالعمليات المالية بـ 372 م.د لتبلغ مستوى 2635 م.د في موفى أوت 2023 مقابل 2263 م.د خلال نفس الفترة من سنة 2022.

ح ـ زيادة نفقات التمويل بـ 539 م.د لتبلغ مستوى 3583 م.د في موفى أوت 2023 مقابل 3045 م.د خلال نفس الفترة من السنة المنقضية.

وبلغت نسبة الإنجاز لجملة النفقات إلى موفى أوت 2023 مقارنة بقانون المالية الأصلي مستوى 52,3 % مقابل نسبة نظرية بـ 66,7 %.

3. عجز الميزانية والتمويل:

شهد عجز الميزانية (باعتبار الهبات والمصادرة) إلى موفى أوت 2023 تحسنا بـ 1086 م.د مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية حيث بلغ مستوى 1001 ـ م.د في موفى أوت 2023 مقابل 2087 ـ م.د في موفى أوت 2022.

وبلغ تسديد أصل الدين مستوى 8380 م.د في موفى أوت 2023 مقابل 7206 م.د في نفس الفترة من السنة الماضية مسجلا بذلك نسبة إنجاز في حدود 53 % مقارنة بقانون المالية لسنة 2023، ويتوزع بين داخلي لحد 5133 م.د وخارجي لحد 3247 م.د.

وفي ما يخص قروض وتسبقات الخزينة الصافية فقد بلغت مستوى 384 م.د في موفى أوت 2023 مقابل 79 م.د في موفى أوت 2022.

وقد نتج عن ذلك حاجيات تمويل جملية في حدود 9765 م.د خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2023 مقابل 9373 م.د خلال نفس الفترة من سنة 2022 أي زيادة بـ 392 م.د.

4. حجم الدين العمومي:

بلغ حجم الدين العمومي المسجل في موفى أوت 2023 ما قدره 119193 م.د يتوزع بين حجم الدين الداخلي لحد 50444 م.د والخارجي لحد 68749 م.د.

تحيين ميزانية الدولة لسنة 2023:

1. تحيين فرضيات التوازن:

استوجب تطور الوضع الاقتصادي ونتائج تنفيذ ميزانية الدولة خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2023 مراجعة الفرضيات المعتمدة لإعداد تقديرات الميزانية خاصة فيما يتعلق بسعر برميل النفط وأسعار الحبوب وسعر صرف الدينار، وبالتالي ضرورة مراجعة توازن ميزانية الدولة لسنة 2023 من حيث الموارد والنفقات.

وتم تحيين ميزانية الدولة لسنة 2023 على أساس الفرضيات التالية:

- مراجعة مستوى نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار القارة من 1,8 % مقدرة أوليا إلى 0.9 % وذلك نتيجة التراجع الكبير الذي سجله مردود القطاع الفلاحي نتيجة للتغيرات المناخية والجفاف التي عرفتها سنة 2023.
- تحيين فرضية سعر برميل النفط إلى 83 دولار للبرميل مقابل 89 دولار مقدرة بقانون المالية 2023.
- تحيين كميات إنتاج النفط والغاز على أساس 3948 طن معادل نفط مقابل فرضية 4282 طن معادل نفط معتمدة في قانون المالية لسنة 2023 أي انخفاض بـ 8 % مردّه أساسا:

✓ التراجع الطبيعي لإنتاج الحقول خاصة بالنسبة لحقول ميسكار، حقل المنزل وصبرية،

✓ عدم القيام باكتشافات جديدة،

✓ تأجيل الشركات البترولية لمشاريعها التطويرية.

- انخفاض نسق تطور واردات السلع حيث تم تسجيل تراجع بـ 3,7 - % إلى موفى سبتمبر 2023 مقارنة بنفس الفترة من 2022.

2. مداخيل ميزانية الدولة:

بالرغم من التطوّر المهم الذي عرفته الموارد الذاتية المحيّنة لسنة 2023 والتي من المتوقع أن تبلغ ما قدره 45360 م.د مسجلة بذلك زيادة بـ10,7 % أو 4367 م.د بالمقارنة مع نتائج 2022 فإن مراجعة الفرضيات وخاصة سعر برميل النفط أدت إلى تحيين الموارد دون المستوى المقدّر بقانون المالية الأصلي أي بنقص بـ 1064 ـ م.د أو بـ 2,3 ـ % وذلك بالرغم من مردود إجراءات قانون المالية والمجهودات الكبيرة لتحسين الاستخلاص.

ويتأتى هذا التراجع الصافي في مداخيل ميزانية الدولة المحينة بالمقارنة مع التقديرات الأولية (1064 ـ م.د) من:

أ. **على مستوى المداخيل الجبائية:** من المنتظر أن تبلغ المداخيل الجبائية ما قدره 39488 م.د أي تراجع بـ 1048 م.د مقارنة بقانون المالية الأصلي وزيادة بحوالي 4039 م.د أو 11,4% مقارنة بالنتائج المسجلة لسنة 2022. ويهم التراجع بالأساس البنود التالية:

- **الأداءات المباشرة:**

ستسجل الأداءات المباشرة تراجعا صافيا بـ 119 م.د مقارنة بقانون المالية الأصلي وزيادة بـ 1781 م.د أو 12,4 % مقارنة بالنتائج المسجلة سنة 2022 وذلك بالعلاقة مع تطور الأداءات والضرائب كالآتي:

✓ **الضريبة على الدخل:** زيادة صافية بـ 15 م.د في مردود الضريبة على الدخل مقارنة بالتقديرات الأولية وزيادة بـ 1155 م.د أو 11,5 % مقارنة بالنتائج المسجلة سنة 2022.

✓ **الضريبة على الشركات البترولية:** سيسجل مردود الضريبة على الشركات البترولية تراجعا بـ 274 م.د مقارنة بقانون المالية الأصلي وزيادة بحوالي 16 م.د مقارنة بالنتائج المسجلة سنة 2022 وذلك بالعلاقة مع:

ـ مراجعة فرضية معدل سعر برميل النفط الخام من نوع "البرنت" واعتماد 83 دولار للبرميل مقابل 89 دولار مقدرة أوليا و101,2 دولار للبرميل مسجلة سنة 2022،

ـ تراجع متوقع للإنتاج الوطني من النفط والغاز بنسبة 8 % سنة 2023 مقارنة بـ 2022.

✓ **الضريبة على الشركات غير البترولية:** سيسجل مردود الضريبة على الشركات غير البترولية زيادة تقدّر بـ 140 م.د مقارنة بقانون المالية الأصلي وزيادة بحوالي 611 م.د أو 21,1 % مقارنة بالنتائج المسجلة سنة 2022.

- **الأداءات غير المباشرة:**

من المنتظر أن تسجل تراجعا بـ 929 م.د بالمقارنة بقانون المالية الأصلي وزيادة بـ 2258 م.د أو 10,7 % بالمقارنة مع نتائج سنة 2022.

وحسب الأنظمة، من المتوقع أن تسجل الأداءات غير المباشرة بالنظام الداخلي تراجعا بـ 275 م.د مقارنة بالتقديرات الأولية وزيادة بـ 1638 م.د أو 14,1 % بالمقارنة مع نتائج سنة 2022، ومن المتوقع أن تسجل الاستخلاصات بالنظام الديواني تراجعا بـ 654 ـ م.د مقارنة بقانون المالية الأصلي وزيادة بـ 620 م.د أو 6,6 % مقارنة بالنتائج المسجلة سنة 2022. وتتوزع الأداءات غير المباشرة المحينة كما يلي:

✓ **المعاليم الديوانية:** من المتوقع أن تبلغ 1870 م.د مقابل 2060 م.د مرسمة أوليا أي تراجعا بـ 190 م.د بالعلاقة مع تراجع نسق تطور واردات السلع المسجّل إلى موفى سبتمبر 2023 والذي بلغ 3,7ـ % مقارنة بنفس الفترة من 2022.

✓ **الأداء على القيمة المضافة:** يقدر مردود الأداء على القيمة المضافة المحين لسنة 2023 بـ 10865 م.د أي تراجع بـ 414 م.د مقارنة بقانون المالية الأصلي وزيادة بـ 691 م.د أو 6,8 % مقارنة بنتائج سنة 2022.

✓ **المعلوم على الاستهلاك:** من المتوقع أن يبلغ معلوم الاستهلاك لسنة 2023 ما قدره 4011 م.د أي نقص بـ 220 م.د مقارنة بالمبلغ المرسم بقانون المالية الأصلي وزيادة بـ 407 م.د أو 11,3 % مقارنة بنتائج سنة 2022 ويُعزى ذلك أساسا إلى النقص الحاصل في مردود إجراء مراجعة أسعار التبغ حيث تم تفعيل هذا التعديل في موفى أوت 2023 عوضا عن بداية السنة.

✓ **الأداءات والمعاليم الأخرى:** تم تحيين المبلغ المتوقع بعنوان الأداءات والمعاليم الأخرى لسنة 2023 في حدود 6571 م.د أي تراجع بـ 105 م.د مقارنة بالمبلغ المرسّم أوليا وزيادة بـ 1074 م.د أو 19,5 % مقارنة بنتائج 2022.

وتفضي هذه التقديرات إلى نسبة ضغط جبائي جملي في حدود 24,9 % وتتراجع هذه النسبة إلى مستوى 24 % دون اعتبار الجباية البترولية.

ب. على مستوى المداخيل غير الجبائية:

تقدّر المداخيل غير الجبائية المحينة لسنة 2023 بحوالي 4335 م.د مقابل 5534 م.د مقدرة أوليا أي تراجعا صافيا بـ 1199 م.د أو 21,7 % وزيادة بـ 170 م.د أو 4,1 % مقارنة بنتائج سنة 2022. وتم تحيين الموارد غير الجبائية على أساس:

- المحافظة على نفس المبلغ المقدر أوليا بعنوان أتاوة عبور أنبوب الغاز الجزائري أي 1884 م.د حيث من المتوقع أن تبلغ كمية الغاز الجزائري العابرة للتراب التونسي حوالي 23 مليار متر مكعب تعاقدي.
- تراجع مداخيل النفط بـ 190 م.د لتبلغ 671 م.د مقابل 861 م.د مقدرة أوليا ناتجة أساسا عن مراجعة معدل سعر برميل النفط الخام من نوع " البرنت" إلى 83 دولار للبرميل مقابل 89 دولار مقدرة أوليا وتحيين كميات إنتاج النفط والغاز والتي من المتوقع أن تنخفض بـ 8 % مقارنة بالتقديرات الأولية.
- مراجعة المبلغ المقدر بعنوان مداخيل المصادرة والتخفيض فيه بـ 516 م.د ليبلغ 40 م.د مقابل 556 م.د مقدر أوليا وذلك بالعلاقة خاصة مع تأجيل التفويت في شركة اسمنت قرطاج.
- تراجع عائدات المساهمات الراجعة للدولة بـ 432 م.د لتبلغ 853 م.د مقابل 1285 م.د مقدرة أوليا.

ت. على مستوى الهبات:

من المنتظر أن يتم خلال سنة 2023 تعبئة هبات خارجية محينة في حدود 1537 م.د مقابل 354 م.د مقدرة أوليا و1378 م.د مسجلة خلال سنة 2022 وتتأتى هذه الهبات من برامج تعاون مع الاتحاد الأوروبي في حدود 918 م.د و309 م.د من المملكة العربية السعودية والبقية أي حوالي 310 م.د من الجزائر.

3. نفقات ميزانية الدولة:

على ضوء النتائج المسجلة إلى نهاية سنة 2022 ونتائج تنفيذ ميزانية الدولة خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2023 وبالنظر لتطور الظرف العالمي والوطني وما أفرزه من ضغوطات على ميزانية الدولة، تم تحيين حجم النفقات لكامل سنة 2023 بما قدره 56071 م.د أي زيادة صافية بـ 2150 م.د مقارنة بقانون المالية الأصلي، وشملت الزيادة المذكورة البنود التالية:

أ. نفقات الدعم

من المتوقع أن تصل النفقات بعنوان الدعم المحينة سنة 2023 حدود 11475 م.د أي زيادة بـ 2643 م.د مقارنة بقانون المالية الأصلي. وتتوزع هذه الزيادة بين:

■ **دعم المحروقات** في حدود 1361 م.د ليصل المبلغ المحين 7030 م.د مقابل 5669 م.د مقدر أوليا. وتتوزع منحة الدعم المحينة بين الشركات كما يلي:

✓ 3665 م.د لفائدة الشركة التونسية لصناعات التكرير،

✓ 3365 م.د لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز.

وعلى ضوء تطورات أسعار النفط بالسوق العالمية وأسعار سعر صرف الدولار خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2023 تم تحيين نفقات دعم المحروقات وفقا للعوامل التالية:

ـ مراجعة فرضية سعر برميل النفط باعتماد 83 دولار للبرميل مقابل 89 دولار مقدرة أوليا. وتجدر الإشارة أن المعدل التراكمي لسعر برميل النفط بلغ 82 دولار إلى موفى سبتمبر 2023 و94 دولار خلال شهر سبتمبر.

ـ عدم تفعيل الإجراءات التي تم اعتمادها في قانون المالية الأصلي والمتعلقة خاصة بتعديل الموارد البترولية وتعريفتي الكهرباء والغاز المقدر بـ 2450 م.د بالإضافة إلى عدم تفعيل عديد الإجراءات للتحكم في الاستهلاك وتحسين الأداء.

ـ الزيادة المسجلة في أسعار شراء المواد البترولية مقارنة مع الأسعار المقدرة أوليا حيث تم تسجيل ارتفاع في سعر شراء البنزين بـ 10 % خلال الثماني أشهر الأولى من سنة 2023.

ويتم احتساب منحة دعم المحروقات وفقا للمعطيات التالية:

	بحساب م د	ق م 2023	تحيين 2023	الفارق (تحيين ق م)
	سعر برميل النفط	89	83	ـ 6
1	حاجيات التمويل	9258	7569	ـ 1689
2	توظيف موارد صندوق تمويل المخزون الاحتياطي	539	539	0
3	إجراءات لتحسين الأداء	600	0	ـ 600
4	مردود تعديل أسعار	2450	0	ـ 2450
	منحة الدعم (1) ـ (2) ـ (3) ـ (4)	**5669**	**7030**	**1361**

ويشار أن كل زيادة (أو انخفاض) بدولار واحد في سعر برميل النفط تترتب عنها كلفة إضافية (أو اقتصاد) على مستوى نفقات الدعم بـ 144 م.د وأن كل زيادة (أو انخفاض) بـ 10 مليمات في معدل سعر صرف الدولار بالنسبة لمنظومة الدعم تترتب عنها كلفة إضافية (أو اقتصاد) على مستوى نفقات الدعم بـ 57 م.د.

- **دعم المواد الأساسية:** زيادة في حدود 1282 م.د ليصل المبلغ المحين 3805 م.د مقابل 2523 م.د وستمكن هذه الاعتمادات من توفير التمويلات الضرورية لتوريد الحاجيات الإضافية من الحبوب وتعويض النقص الحاصل في الإنتاج الوطني خاصة من مادة القمح جرّاء تأثير الجفاف والتغيرات المناخية التي شهدتها سنة 2023.

وبالتوازي يتم مواصلة بذل الجهود اللازمة لتكثيف المراقبة حتى يتسنى تأمين التزويد المنتظم للسوق وتأمين مسالك التوزيع للحدّ من ظاهرة التهريب والاحتكار والمضاربة غير المشروعة وذلك تطبيقا للمرسوم عدد 14 لسنة 2022 والمتعلق بمقاومة المضاربة غير المشروعة.

- **المحافظة على نفس المبلغ المرسم أوليا لدعم النقل** أي 640 م.د

وتبعا لذلك يُنتظر أن تتراجع نسبة الدعم من الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ 7,2 % سنة 2023 مقابل 8,3 % مسجلة سنة 2022.

ب. التدخلات دون الدعم

من المنتظر أن تتراجع نفقات التدخلات دون الدعم لكامل سنة 2023 لتبلغ 7693 م.د مقابل 8390 م.د مقدرة أوليا أي نقصا بـ 697 م.د.

ت. نفقات الاستثمار والعمليات المالية:

المحافظة على نفس التقديرات الأولية لنفقات الاستثمار والعمليات المالية لكامل سنة 2023 أي 4749,5 م.د.

ث. نفقات التمويل (فائدة الدين العمومي)

الترفيع في نفقات التمويل المنتظرة لسنة 2023 بـ 535 م.د لتبلغ 5842 م.د مقابل 5307 م.د مقدرة في قانون المالية الأصلي. وتتوزع هذه النفقات بين فائدة الدين الداخلي في حدود 3636 م.د مقابل 3034 م.د مقدرة أوليا، وفائدة الدين الخارجي في حدود 2206 م.د مقابل 2273 م.د مقدرة أوليا.

ج. النفقات الطارئة وغير الموزعة:

تم تحيين النفقات الطارئة وغير الموزعة لسنة 2023 لتبلغ 1225 م.د مقابل 1556 م.د مقدرة أوليا أي نقص بـ 331 م.د.

4. عجز الميزانية:

باعتبار كل المستجدات والضغوطات المسلطة على توازن ميزانية الدولة والمذكورة سابقا من المنتظر أن يبلغ حجم ميزانية الدولة المحين لسنة 2023 ما قدره 71239 م.د أي زيادة بـ 1325 م.د مقارنة بتقديرات قانون المالية الأصلي، وبذلك يسجّل عجز الميزانية المتوقع دون اعتبار الهبات والمصادرة تدهور بـ 3781 م.د ليبلغ 12288 ـ م.د أو 7,7 ـ % من الناتج المحلي الإجمالي و10711 ـ م.د أو 6,8 ـ % من الناتج المحلي الإجمالي باعتبار الهبات والمصادرة مقابل تباعا 8507 ـ م.د أو 5,2 ـ % من الناتج المحلي الإجمالي و 7497 ـ م.د أو 4,6 ـ % من الناتج المحلي الإجمالي مقدرة بقانون المالية الأصلي.

5. تحيين خدمة دين الدولة لسنة 2023:

ينتظر أن تبلغ خدمة دين الدولة حوالي 20810 م.د سنة 2023 مقابل 21100 م.د مقدرة في قانون المالية الأصلي لنفس السنة. وقد تم تحيين خدمة الدين على أساس النتائج المسجلة إلى موفى أوت 2023 وباعتبار عدة عوامل أهمها:

ـ الترفيع في حجم إصدارات رقاع الخزينة 13 و26 و52 أسبوع لسنة 2023 (زيادة الفوائد مسبقة الدفع).

ـ ارتفاع حجم الإيداعات بالخزينة العامة (زيادة فوائد الدين الداخلي).

ـ انخفاض فوائد الدين الخارجي نتيجة لتراجع نسق سحوبات القروض الخارجية لسنة 2023 وذلك رغم ارتفاع نسب الفائدة المتغيرة بأسواق الائتمان العالمية.

مع الإشارة وأن الزيادة في أسعار الصرف بـ 0,01 دينار للدولار وللأورو و0,1 دينار لـ 1000 ين ياباني تترتب عنها زيادة في خدمة الدين لسنة 2023 كما يلي:

بحساب م د	الأورو	الدولار الأمريكي	الين الياباني
فائدة الدين	3.5	2.6	0.6
أصل الدين	13.5	5.3	3.1
خدمة الدين	**17.0**	**7.9**	**3.7**

وقد تم إلى حدود موفى أوت 2023 تسديد مبلغ 11963 م.د بعنوان خدمة الدين منها 8380 م.د بعنوان أصل الدين و3583 م.د بعنوان فوائد الدين. وبالتالي تقدر خدمة الدين الموجب تسديدها خلال الفترة المتبقية من سنة 2023 حوالي 8847 م.د.

- **أصل الدين الخارجي:**

تم تسديد 3247 م.د بعنوان أصل الدين الخارجي سنة 2023 وبقي حوالي 3306 م.د منتظر تسديدها خلال الفترة المتبقية من السنة ليبلغ أصل الدين الخارجي المقدر لسنة 2023 إجمالا حوالي 6553 م.د ومن أهم المبالغ بعنوان أصل الدين الخارجي لسنة 2023:

- قرض رقاعي بالأورو: 500 مليون أورو (أكتوبر 2023).

- قرض رقاعي بضمان ياباني: تم تسديد 22,4 مليار يان خلال شهر أوت 2023.

- أقساط قرض صندوق النقد الدولي بعنوان أداة التمويل السريع لسنة 2020: 90 مليون دولار في شهر جويلية 2023 و90 مليون دولار في شهر أكتوبر 2023.

- أقساط قرض صندوق النقد الدولي بعنوان تسهيل الصندوق الممتد 2016-2019: 129 مليون دولار في أوت 2023 و109 مليون دولار خلال الأشهر الأخيرة من سنة 2023.

- قرض العربية السعودية: تم تسديد 100 مليون دولار موزعة بين جانفي وجويلية 2023.

- **أصل الدين الداخلي:**

يقدر أصل الدين الداخلي بـ 8415 م.د لسنة 2023 منها:

- القرض الداخلي بالعملة: 140 مليون أورو (مارس 2023) وحوالي 19 مليون أورو (أفريل 2023) و86 مليون أورو (جوان 2023) بالإضافة إلى 5 مليون دولار (أفريل 2023) و43 مليون دولار (جوان 2023).
- رقاع الخزينة 52 أسبوع بمبلغ جملي 2760 م.د.
- رقاع الخزينة القابلة للتنظير: 953 م.د (أفريل 2023) و439 م.د (جوان 2023) و736 م.د (أكتوبر 2023) و401 م.د (نوفمبر 2023) و307 م.د (ديسمبر 2023).
- رقاع الخزينة 52 أسبوع بمبلغ 1314 م.د (610 م.د في أكتوبر و700 م.د في نوفمبر و4 م.د في ديسمبر).
- قسط من التسبقة الاستثنائية للبنك المركزي 2020: 500 م.د (ديسمبر 2023).

- **آليات الدين قصير المدى لسنة 2023:**

تتمثل أبرزها في ما يلي:

ـ الإيداعات بالخزينة العامة للبلاد التونسية: إيداعات إضافية بحوالي 2330 م.د متأتية خاصة من الايداعات تحت الطلب والتوظيفات بالحسابات ن مكرر في إطار تطبيق الفصل 61 من مجلة المحاسبة العمومية بالإضافة إلى إيداعات صندوق الادخار الوطني.

ـ رقاع الخزينة قصيرة المدى 13 و26 أسبوع: إصدارات صافية بحوالي 1418 م.د.

ـ رقاع الخزينة قصيرة المدى 13 و26 أسبوع: "المصدرة خلال الثلاثية الأخيرة لسنة 2022 والتي حلّ أجل تسديدها خلال سنة 2023 بمبلغ جملي 2358 م.د (النتيجة الصافية: 2358 ـ م.د).

ـ رقاع الخزينة قصيرة المدى 13 و26 أسبوع " المصدرة خلال سنة 2023 والتي حل أجل تسديدها خلال نفس السنة 2023 بمبلغ جملي 6082 م.د (النتيجة الصافية 0).

ـ و"رقاع الخزينة قصيرة المدى 13 و26 أسبوع "المصدرة خلال سنة 2023 على أن يحل أجل تسديدها سنة 2024 بمبلغ في حدود 3776 م.د منها 2595 م.د منتظر إصدارها خلال الثلاثية الأخيرة (النتيجة الصافية: 3776 م.د).

وتقدر إجمالا الإصدارات الصافية للدين قصير المدى سنة 2023 بحوالي 1418 م.د (إصدار 9858 م.د مقابل تسديد 8441 م.د).

وتجدر الإشارة أنه لا تحتسب تسديدات آليات الدين قصيرة المدى ضمن أصل الدين وتصنف النتيجة الصافية لهذه الآليات ضمن الموارد الأخرى للخزينة.

6. تحيين حاجيات تمويل الميزانية لسنة 2023:

تقدر إجمالا حاجيات تمويل الميزانية (تكاليف الخزينة) لسنة 2023 بـ 25879 م.د منها 10711 م.د نتيجة عجز الميزانية باعتبار الهبات والمصادرة و14968 م.د لتسديد أصل الدين و200 م.د قروض وتسبيقات الخزينة.

من المتوقع أن تبلغ موارد التمويل الداخلية 15316 م.د (59.2% من إجمالي موارد التمويل) أي بزيادة 6685 م.د مقارنة بتوقعات قانون المالية لسنة 2023 (زيادة بـ 4850 م.د في مصادر الدين الداخلي قصير المدى و1835 م.د في موارد الاقتراض الداخلي متوسط وطويل المدى). ويتمثل التمويل الداخلي في استخلاص أصل قروض الخزينة 200 م.د والإصدارات الصافية لرقاع الخزينة قصيرة

المدى 13 و26 أسبوع حوالي 1418 م.د بالإضافة إلى تعبئة 2330 م.د بعنوان الإيداعات بالخزينة العامة للبلاد التونسية و11368 م.د بعنوان الاقتراض الداخلي متوسط وطويل المدى. وبالتالي تقدر حاجيات الاقتراض الخارجي بـ10563 م.د أي بتخفيض 4296 م.د إجمالا تقدر موارد الاقتراض بحوالي 21931 م.د (11368 م.د اقتراض داخلي و10563 م.د اقتراض خارجي).

7. تحيين موارد الاقتراض لسنة 2023:

تقدر موارد الاقتراض التي سيتم تعبئتها لتمويل الميزانية لسنة 2023 بـ 21931 م.د مقارنة بـ24392 م.د مقدّرة بقانون المالية الأصلي لنفس السنة أي بتخفيض 2461 م.د.

وبلغت موارد الاقتراض المستعملة لتمويل الميزانية إلى غاية موفى أوت 2023 ما قدره 8862 م.د منها 5191 م.د بعنوان موارد الاقتراض الداخلي (متوسط وطويل المدى) و3671 م.د بعنوان موارد الاقتراض الخارجي (دون احتساب مبلغ 250 مليون دولار بقية قرض العربية السعودية الذي تم سحه في أوت 2023).

تقدر موارد القروض الخارجية لدعم الميزانية لكامل سنة 2023 حوالي 8504 م.د وقد بلغت موارد القروض الخارجية لدعم الميزانية إلى حدود سبتمبر 2023 حوالي 3075 م.د أبرزها:

- قروض البنك الدولي حوالي 60 مليون أورو: (199 م.د)،
- البنك الافريقي للتصدير والاستيراد 438 مليون دولار (1355 م.د)،
- قرض العربية السعودية 400 مليون دولار (1253 م.د).
- اليابان 74 مليون دولار (234 م.د).
- بالإضافة إلى قرض الوكالة الفرنسية للتنمية 10 مليون أورو (33 م.د) الذي تم سحبه موفى 2022 واستعماله لتمويل ميزانية 2023.

- قروض دعم الميزانية المتبقية في حدود 5429 مليون دينار:
  - صندوق النقد العربي 37 مليون دولار،
  - البنك الدولي حوالي 55 مليون أورو،
  - الجزائر 450 مليون دولار،
  - إيطاليا 50 مليون أورو،
  - اليابان حوالي 11 مليون دولار،
  - البنك الافريقي للتصدير والاستيراد 462 مليون دولار،

- بالإضافة إلى قروض أخرى بحوالي 650 مليون دولار.

8. تطور حجم دين الدولة:

من المتوقع أن يرتفع حجم دين الدولة في موفى سنة 2023 إلى 127164 م.د مقابل 114865 م.د في موفى 2022 أي ما يعادل 80.20 % من إجمالي الناتج المحلي مقابل 79,90 % مسجلة في موفى سنة 2022.

ويقدر تأثير ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار بـ 1 % مقارنة بما هو متوقع في موفى 2023 يترتب عنه زيادة في حجم الدين العمومي بحوالي 760 م.د أي 0.48 % من إجمالي الناتج المحلي.

II. أعمال اللجنة:

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة صباحية يوم الخميس 19 أكتوبر 2023 نظرت خلالها في مشروع قانون المالية التعديلي لسنة 2023 بالاستناد على ما ورد عليها بوثيقة شرح الأسباب وفصول المشروع.

وفي بداية الجلسة، استعرض أعضاء اللجنة أهم الإجراءات التي تمّ إقرارها في مشروع قانون المالية التعديلي لسنة 2023، وتناولوا بالدرس الفرضيات التي تم اعتمادها في إعداد هذا المشروع ومقارنتها بالفرضيات التي انبنى عليها قانون المالية الأصلي لسنة 2023. كما تدارسوا مجمل الأرقام المتعلقة بتنفيذ ميزانية الدولة خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2023 ونسب الإنجاز بالمقارنة مع التقديرات الواردة بقانون المالية الأصلي. واطّلعوا على الجداول المرفقة بمشروع القانون والمتعلقة بمداخيل ونفقات ميزانية الدولة لسنة 2023.

وخلال النقاش أثار أعضاء اللجنة عدّة مسائل تعلقت أساسا بدواعي ارتفاع نفقات الدعم خاصة بالنسبة للمحروقات والمواد الأساسية، واستفسروا عن مبررات ارتفاع النفقات المحيّنة لشراء المواد البترولية في السوق العالمية في ظل انخفاض سعر برميل النفط على المستوى العالمي.

وأثار بعض النواب مسألة ضعف البرامج التنموية وغياب استراتيجية لدفع الاستثمار وهو ما تمت ترجمته بتراجع نسبة النمو من 1.8% المقدّرة في قانون المالية لسنة 2023 إلى 0.9 % محينة لكامل السنة، وأكدوا على ضرورة ضبط مخططات تنموية تهدف أساسا لدفع الاستثمار من خلال رصد الاعتمادات الضرورية ومراجعة المنظومة التشريعية لتحقيق النمو الاقتصادي.

وفي الجلسة المسائية من نفس اليوم، استمعت اللجنة إلى السيدة وزيرة المالية حول مشروع قانون المالية التعديلي، حيث أفادت في مستهل الجلسة أن سنة 2023 تعتبر سنة البداية الفعلية لانطلاق العمل على استعادة التوازنات المالية واستحثاث نسق النمو، وذكّرت أن إعداد قانون المالية لسنة 2023 تم في ظرف استثنائي تميز بوضعية اقتصادية هشّة نتيجة تراكمات ناجمة عن تواصل تداعيات جائحة كوفيد-19 على النشاط الاقتصادي العالمي وتداعيات الحرب الروسية ـ الأكرانية خاصة في ما يتعلق بارتفاع أسعار الحبوب والمواد الأولية والمحروقات.

وذكّرت بأهم الفرضيات التي تم اعتمادها في إعداد ميزانية الدولة لسنة 2023 والمتمثلة في تحقيق نسبة نمو بالأسعار القارة في حدود 1.8 % باعتماد معدّل سعر برميل النفط في حدود 89 دولار للبرميل وحصر نسبة عجز الميزانية دون الهبات والمصادرة في حدود 5.2 ـ% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 7.7 ـ% مسجلة لسنة في 2022، هذا إضافة إلى رصد اعتمادات بعنوان نفقات التأجير في حدود 22773 م.د مقابل 21125 م.د مسجلة في 2022 وتخصيص مبلغ بقيمة 8832 م.د بعنوان نفقات الدعم (المواد الأساسية: 2523 م.د، المحروقات 5669 م.د، النقل: 640 م.د) مقابل مبلغ قدره 11999 م.د سنة 2022.

ثم استعرضت السيدة وزيرة المالية أهم ما ميّز الظرف الاقتصادي العالمي خلال سنة 2023 على غرار تواصل تداعيات الأزمة الروسية ـ الأوكرانية وتباطؤ نسق النمو السنوي المحين في منطقة الأورو من 3.5 % سنة 2022 إلى 0.9 % سنة 2023 وتراجع نسبة التضخم العالمي تدريجيا من مستوى 8.7 % في 2022 إلى 6.8 % في 2023 بالعلاقة مع تراجع أسعار المواد الأساسية، إضافة إلى بلوغ أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية معدل 82.14 دولار للبرميل إلى موفى سبتمبر من سنة 2023 مع العلم وأن الأسعار تجاوزت مستوى 97 دولار خلال شهر سبتمبر 2023.

وتطرقت من جهة أخرى إلى أهم العوامل على المستوى الداخلي كتباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ 1.2 % خلال السداسي الأول من سنة 2023 مقابل 2.5 % خلال نفس الفترة من سنة 2022 واستقرار سعر صرف الدينار مقابل الدولار ليبلغ معدل 3.095 د إلى موفى سبتمبر 2023. وأضافت كذلك أن نسبة التضخم شهدت تراجعا تدريجيا منذ بداية السنة من 10.2 % في شهر جانفي إلى 9 % في شهر سبتمبر 2023. كما ارتفعت الصادرات بالأسعار الجارية خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2023 بنسبة 7.5 % مقابل تراجع الواردات بـ 3.7 ـ%، وهو ما انجر عنه تحسّن في العجز التجاري ليبلغ 13979 م.د مقابل 19429 م.د خلال نفس الفترة من سنة 2022.

وفي ما يتعلق بنتائج تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى أوت 2023، بيّنت أن مداخيل الميزانية تطورت بـ 8.7 % لتبلغ 27185 م.د مقابل 25011 م.د خلال نفس الفترة من سنة 2022. ويتجلى ذلك من خلال تطور المداخيل الجبائية بـ 9 % لتبلغ 24896 م.د مقابل 22834 م.د في موفى أوت 2022، كما تطورت المداخيل غير الجبائية بـ 59.7 % لتبلغ 1981 م.د مقابل 1241 م.د في موفى أوت 2022 وتعبئة هبات خارجية بـ 308.7 م.د مقابل 936 م.د في موفى أوت 2022. هذا وأكّدت أن الموارد الذاتية للدولة دون اعتبار مردود العفو الجبائي لسنة 2022 تطورت من 8.7 % إلى 13.7 % في موفى أوت 2023 مقارنة بنفس الفترة 2022.

أما بخصوص تنفيذ ميزانية الدولة على مستوى النفقات، فقد شهدت تطورا بـ 4 % لتبلغ 28167 م.د مقابل 27099 م.د مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022، حيث شهدت نفقات دعم المحروقات زيادة بـ 1109 م.د أو 53.5 % مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية، وعرفت نفقات الاستثمار والعمليات المالية تطورا بزيادة بـ 372 م.د أو 16.4 % مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022 وارتفعت نفقات التمويل (فائدة الدين) بـ 539 م.د أو 17.7 %. وخلصت إلى أن نسبة الإنجاز لجملة النفقات بلغت إلى موفى أوت 2023 حوالي 52.3 % مقارنة بقانون المالية الأصلي لسنة 2023.

وبالتالي أفضى تنفيذ ميزانية الدولة خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2023 إلى تسجيل عجز في الميزانية باعتبار الهبات والمصادرة في حدود 1001 ـ م.د مقابل 2087 ـ م.د في نفس الفترة من السنة الماضية أي تراجع بـ 1086ـ م.د، كما أفضى إلى ارتفاع تسديد أصل الدين على المستوى الداخلي والخارجي بـ 1174 م.د أي 16.3 % خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2023 مقارنة بنفس الفترة من السنة المنقضية ليبلغ حوالي 8380 م.د مقابل 7206 م.د مسجلة في نفس الفترة من سنة 2022.

وأكدت أنه بناء على كل هذه العوامل الداخلية والخارجية فإن مراجعة الفرضيات المعتمدة في تقديرات قانون المالية لسنة 2023 أصبح أمرا ضروريا لتحقيق التوازنات المالية.

وبيّنت في هذا الخصوص أن تحيين مداخيل الميزانية تمثل في ما يلي: تقدير الموارد الذاتية المحينة لسنة 2023 بـ 45360 م.د مقابل 46426 م.د بقانون المالية الأصلي أي نقص بـ 1064 ـ م.د، مع العلم وأن هذه المداخيل تتوزع بين مداخيل جبائية في حدود 39488 م.د مقابل 40536 م.د مقدرة بقانون المالية الأصلي ومداخيل غير جبائية بـ4335 م.د مقابل 5534 م.د مقدرة بقانون المالية الأصلي، إضافة إلى هبات ستبلغ 1537 م.د مقابل 354 م.د مقدرة بقانون المالية الأصلي أي بزيادة قدرها 1183 م.د.

وأوضحت أن التراجع المذكور في مداخيل الميزانية يعزى أساسا إلى:

ـ مراجعة فرضية أسعار النفط من 89 دولار مقدرة أوليا إلى معدل 82.14 دولار إلى موفى سبتمبر 2023 واعتماد فرضية معدل 83 دولار للبرميل لكامل السنة.

ـ تحيين كميات إنتاج النفط والغاز على أساس 3948 طن معادل نفط مقابل فرضية 4282 طن معادل نفط معتمدة في قانون المالية لسنة 2023 أي انخفاض بـ 8 % مردّه أساسا التراجع الطبيعي لإنتاج الحقول وعدم القيام باكتشافات جديدة إضافة إلى تأجيل الشركات البترولية لمشاريعها التطويرية.

ـ تراجع نسق تطور واردات السلع المسجل إلى موفى شهر سبتمبر 2023 بنسبة 3.7 ـ % مما نتج عنه تقليص الموارد الجبائية المرتبطة بالنظام الديواني بـ 654 ـ م.د لكامل السنة.

أما بالنسبة لتحيين المداخيل الجبائية، فقد بيّنت أن هذه المداخيل تقدر بـ 39488 م.د مقابل 40536 م.د مقدرة بقانون المالية الأصلي أي بتراجع بـ 1048ـ م.د ويعود بالأساس إلى مراجعة فرضية سعر برميل النفط ومراجعة حجم الواردات، وذلك بالرغم من المجهود الكبير على مستوى الاستخلاص والتأثير الإيجابي لإجراءات قانون المالية لسنة 2023. وأوضحت أن المداخيل الجبائية سترتفع بـ 15,3 % مقارنة بنتائج السنة المنقضية دون اعتبار مردود العفو الجبائي لسنة 2022.

وفي ما يتعلق بتحيين المداخيل غير الجبائية والهبات، فقد أفادت أنها تقدر بحوالي 5872 م.د مقابل 5888 م.د مقدرة أوليا أي بتخفيض طفيف بـ 16 م.د يعود إلى تراجع العائدات المرتبطة بالمحروقات نتيجة لمراجعة فرضية سعر برميل النفط وانخفاض كميات الإنتاج وأرباح شركة ETAP.

وأوضحت من جهة أخرى أن الهبات الخارجية ستسجل زيادة بـ 1183 م.د متأتية من برامج تعاون مع الاتحاد الأوروبي في حدود 270 مليون أورو ومن تعاون ثنائي بـ 200 مليون دولار.

إثر ذلك، استعرضت السيدة الوزيرة تحيين نفقات ميزانية الدولة، وبيّنت أنها قدرت بـ 56071 م.د مقابل 53921 م.د مرسمة بقانون المالية الأصلي أي بزيادة صافية بـ 2150 م.د أو 4,0 %. وبيّنت أن ارتفاع نفقات ميزانية الدولة يُعزى أساسا لارتفاع نفقات دعم المحروقات ونفقات دعم المواد الأساسية ونفقات التمويل.

كما أفادت أن الضغوطات على نفقات دعم المحروقات والكهرباء سجّلت زيادة بـ 1361م.د ليبلغ 7030م.د مقابل 5669 م.د مقدرة أوليا وضغوطات على مستوى نفقات دعم المواد الأساسية لتبلغ 3805 م.د مقابل 2523 م.د مقدرة أوليا موضحة أن هذه الاعتمادات الاضافية ستمكّن من توفير التمويلات الضرورية لتوريد الحاجيات الإضافية من الحبوب وتعويض النقص الحاصل في الإنتاج الوطني خاصة من مادة القمح جرّاء تأثير التغييرات المناخية التي شهدتها سنة 2023.

وذكّرت بالمجهودات المتواصلة لإحكام المراقبة قصد تأمين التزويد المنتظم للسوق وتأمين مسالك التوزيع والقضاء على كل مظاهر التهريب والاحتكار والمضاربة غير المشروعة بمواصلة تطبيق أحكام المرسوم عدد 14 لسنة 2022 المؤرخ في 20 مارس 2022.

وبخصوص الضغوطات على فائدة الدين، وضّحت أنها سجلت زيادة بـ 535 م.د لتبلغ 5842 م.د مقابل 5307 م.د مقدرة أوليا وهذا مردّه أساسا الترفيع في حجم إصدارات رقاع الخزينة 13 و26 و52 أسبوع لسنة 2023 (زيادة الفوائد مسبقة الدفع) وارتفاع حجم الايداعات بالخزينة العامة (زيادة فوائد الدين الداخلي).

وأبرزت أنه تبعا لذلك فسيبلغ حجم ميزانية الدولة المحين لسنة 2023 ما قدره 71239 م.د مقابل 69914 م.د في قانون المالية الأصلي أي زيادة بـ 1325 م.د وبالتالي سيبلغ عجز ميزانية الدولة دون اعتبار الهبات والمصادرة مستوى 12288- م.د أو 7,7 - % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 8507 م.د أو 5,2 -% مقدرة بقانون المالية الأصلي لسنة 2023.

وأفادت أن تمويل العجز المذكور وتسديد أصل الدين وقروض وتسبقات الخزينة الصافية، يتطلب توفير اعتمادات قُدرت لسنة 2023 بـ 25879 م.د مقابل 23490 م.د مقدرة أوليا. ومن جهة أخرى فإن حاجيات الاقتراض، باعتبار موراد الخزينة الأخرى (3948 م.د)، قدرت بـ 21931 م.د. وسيبلغ أصل الدين المحين 14968 م.د لكامل سنة 2023 مع العلم وأنه تم إلى موفى أوت خلاص 56 % منه توزعت بين: أصل الدين الخارجي ما قدره 3247.7 م.د وأصل الدين الداخلي 5133.1 م.د.

هذا وقد تم إلى غاية موفى أوت 2023 تسديد مبلغ قدره 11963.2 م.د بعنوان خدمة الدين من جملة 20810 م.د وهو ما يقارب 58% من جملة خدمة الدين لسنة 2023.

وفي ما يتعلق بموارد الاقتراض التي سيتم تعبئتها لتمويل ميزانية سنة 2023، فقد بيّنت أنها تقدر بـ 21931 م.د مقارنة بـ 24392 م.د مقدرة بقانون المالية الأصلي أي بتراجع بـ 2461 - م.د، مع العلم وأن موارد الاقتراض التي تم تعبئتها إلى حدود شهر سبتمبر 2023 بلغت حوالي 10675 م.د موزعة بين

4459 م.د من مصادر خارجية و6216 م.د من مصادر داخلية وعليه فقدرت موارد الاقتراض للثلاثية الأخيرة من هذه السنة بحوالي 11256 م.د ومن المنتظر اللجوء إلى مصادر اقتراض داخلية ممكنة لتعبئة مبلغ 5152 م.د بالإضافة إلى مصادر اقتراض خارجية للفترة المتبقية بحوالي 6104 م.د. وأضافت أنه يتوقع تبعا لذلك أن يرتفع حجم الدين العمومي في موفى السنة إلى 127164 م.د (80.2 % من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل 114865 م.د مسجلة في 2022 أو 79,9 % من الناتج المحلي الإجمالي.

وخلال النقاش، اعتبر عدد من النواب أن تراجع نسبة النمو بالأسعار القارة من 1.8 % مقدّرة بقانون المالية الأصلي لسنة 2023 إلى 0.9 % تؤكّد أن الفرضيات المعتمدة لم تستند إلى أسس علمية دقيقة ومؤشرات واقعية وهو ما يترجم غياب سياسة مالية واضحة ورؤية استراتيجية شاملة في إعداد ميزانية الدولة، وأوضحوا في هذا الاطار أنه لم يتم التعامل مع هذه الفرضيات بشكل علمي مبني على برامج اقتصادية لأن نسبة الخطأ المحتملة لا يجب أن تتجاوز هذا المعدّل، مع الاستفسار عن التضارب بين تراجع نسبة النمو المقدّرة من ناحية والارتفاع المسجل في حجم الميزانية لسنة 2023 من ناحية أخرى.

كما أكّد النواب على أهمية دور القطاع البنكي في دعم ميزانية الدولة في هذا الظرف الاقتصادي الدقيق ودعوا إلى ضرورة مراجعة نسب الفائدة الموظفة، وبيّنوا في هذا الإطار أن الاقتراض الداخلي يمكن أن يشكل حلا أفضل من الاقتراض الخارجي بحكم إمكانية جدولة الديون الداخلية في ظل صعوبة اللجوء إلى التداين الأجنبي، وأكدوا من جهة أخرى أنه على البنوك المحلية أن تطّلع بواجبها الوطني في تمويل ميزانية الدولة، وأوصوا بأن تقوم بإقراض الدولة بنسب فائدة منخفضة مقارنة بنسب الفائدة الموظفة في السوق المالية. واقترحوا في هذا الإطار مراجعة القانون الأساسي للبنك المركزي التونسي ليكون ممولّ أساسي ومباشر لميزانية الدولة. واستفسروا عن مدى التناغم بين السياسة المالية للدولة والسياسة النقدية.

كما استفسروا حول تأثيرات مراجعة سعر برميل النفط على نفقات الدعم وحول التضارب بين انخفاض سعر برميل النفط على المستوى العالمي وارتفاع نفقات اقتناء المواد البترولية وهل تمّ الاخذ بعين الاعتبار تداعيات الاتفاقية الروسية السعودية والمتعلقة بالتقليص من المواد البترولية. وتم إثارة مسألة ازدواجية دعم الكهرباء الحراري والدعم المضاعف لهذا القطاع باعتبار أن صناعته تتم أساسا من البترول، واقترحوا التوجه نحو طاقات أخرى لصناعة الكهرباء لتجنب تبعات هذا الدعم.

كما أكّد السادة النواب على ضرورة أن تكون خيارات وسياسات الحكومة وتوجهاتها متناغمة مع مسار 25 جويلية وما يحمله هذا المسار من مضامين ثورية لتحقيق النمو والرقي والرفاه الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي والسياسي، وطالبوا في هذا الإطار أن يتم ترجمة ذلك بأرقام صلب مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024. والعمل على تغيير السياسة المالية المتّبعة والبحث عن حلول وآليات أخرى لتعبئة موارد الدولة عوض التعويل على المداخيل الجبائية والاقتراض.

وفي سياق متّصل بين السادة النواب أن تاريخ البلاد التونسية يبيّن أن السياسة المعتمدة منذ عهد البايات هي سياسة المجبى والتي لها تداعيات اجتماعية تعرقل مسار التنمية، ودعوا في هذا الإطار إلى ضرورة التخفيف من العبء الجبائي على الفلاحين والمهن الصغرى والحرفيين والعمل على مضاعفة الجهود في مجال استخلاص الديون الفورية أو المثقلة وتعبئة الموارد المالية اللازمة للدولة والعمل على تعزيز خلايا الاستخلاص بالجهات بالوسائل اللوجيستية والموارد البشرية اللازمة.

ولاحظ بعض النواب أن قانون المالية لسنة 2023 تمّ التركيز فيه على خطايا التأخير مما أدى إلى التقليص في المداخيل الجبائية، واقترحوا على سبيل المثال صلح جبائي قصد تنمية الموارد الجبائية.

وأثار نواب آخرون مسألة المردود المالي للإجراءات الجبائية المتخذة في إطار قانون المالية لسنة 2023 على غرار الضريبة على الثروة والمقدرة بـ 0.5 % على العقارات التي تتجاوز قيمتها 2 م.د وعن مدى التنسيق بين وزارة المالية ووزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية وخاصة أمانة المال الجهوية بخصوص العقارات الراجعة للدولة، واستوضحوا عن مدى مساهمة مردود هذه العقارات في دعم ميزانية الدولة، وطالبوا بإحصائيات واضحة في هذا الخصوص.

كما تمّ طرح مسألة سوء التصرف في كراء الأراضي الفلاحية الدولية والتأكيد على أنه ملف يستوجب الدراسة والمراجعة ليصبح موردا ينمّي ميزانية الدولة والتأكيد على ضرورة اتباع سياسة تقشّف وتعزيز الحوكمة في بعض المجالات على غرار ملف السيارات الإدارية وخاصة المتعلقة بالاستعمال المزدوج في اتّجاه تنويع مصادر تمويل الميزانية.

كما أكّد عدد من النواب على ضرورة إيلاء ملف الأموال والأملاك المصادرة أهمية لتعزيز مساهمتها في دعم ميزانية الدولة ولاحظوا وجود عدم تنسيق بين لجنة المصادرة ولجنة التصرف في أملاك المصادرة مما أدى إلى إهدار المال العام في عدّة مناسبات.

هذا، وجدّدوا تأكيدهم على ضرورة النهوض بالاستثمار الداخلي والخارجي باعتباره مقوّم رئيسي لدفع التنمية بالعمل على رصد الاعتمادات الضرورية وسنّ منظومة تشريعية محفزة كالتقليص من تراخيص وتبسيط الإجراءات وتوفير الإحاطة والحوافز اللازمة للمؤسسات وخاصة منها الصغرى والمتوسطة بما يساعدها على النفاذ إلى التمويل وتطوير أنشطتها خاصة في ظل هذا الاستقرار السياسي المحفّز.

كما تساءل نواب آخرون حول برامج الحكومة في تمويل عجز الميزانية وعن برامج التعاون الثنائي مع البلدان الأجنبية خاصة في ما يتعلق بالهبات الممنوحة وطلب قائمة مفصلة فيها خاصة أنها بلغت 1537 م.د.

واستفسر نائبا عن مردود المرسوم عدد 114 لسنة 2022 المؤرخ في 20 مارس 2022 المتعلق بمقاومة المضاربة غير المشروعة وهل أن المواد المدعمة تصل إلى مستحقيها أم لا لأنّه رغم دعم المواد الأساسية وتطور كتلتها إلا أن الوضع الاقتصادي لم يتطور بشكل موازي واستفسروا عن سياسة وزارة المالية في مسألة الدعم.

من جهة أخرى، بيّن أحد النواب أن سياسة الضغط على التوريد والتي أدّت إلى انخفاض نسق واردات السلع الذي قدّر بـ 3.7 % كان عاملا أساسيا في تراجع حجم الاستهلاك وهو ما أدّى إلى انخفاض الموارد الجبائية، وأكّد على ضرورة مراجعة هذه السياسة مع التأكيد على عدم تجاوز سقف نسبة التداين في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2024 خاصة أن قانون المالية التعديلي يبرز أن حجم الدين العمومي بلغ 80,2 % من الناتج المحلي الإجمالي.

وفي بداية ردودها، أكّدت السيدة الوزيرة أن السياسات المعتمدة من طرف الحكومة تنصهر في صلب مسار 25 جويلية الهادف أساسا على محافظة هيبة الدولة وبناء أسسها من جديد والقطع مع الماضي.

وبخصوص مدى واقعية الفرضيات التي يتم اعتمادها في إعداد مشروع ميزانية الدولة، أوضحت السيدة الوزيرة أنها تُبنى على أسس علمية سليمة وتُشرف على إعدادها مصالح وزارة المالية وفق نماذج اقتصادية متطورة.

كما بيّنت أن قانون المالية لسنة 2023 يحتوي على جزئين، جزء أول يتعلق بالتوازنات العامة وجزء ثان يتعلق بالإجراءات. وبخصوص الجزء الذي يتعلق بالتوازنات يتم تحيينه بالاعتماد على تقدم تنفيذ ميزانية الدولة وتنشر وزارة المالية شهريا نتائج تنفيذ ميزانية الدولة على موقع الوزارة وتتضمن

المعطيات والإحصائيات المفصلة حول نفقات وموارد الميزانية وكذلك كل المعطيات حول التداين العمومي. وذكّرت من جهة أخرى، بانخراط وزارة المالية في الشفافية المطلقة منذ صدور القانون الأساسي للميزانية باعتباره دستور المالية العمومية الذي يضبط قواعد دقيقة للانضباط المالي والشفافية، ولذا فإن إعداد ميزانية الدولة وقانون المالية للسنة يرتكز أساسا على هذه القواعد مؤكدة أن السياسة المالية المتبعة تخضع لرقابة محكمة المحاسبات والهيئات الرقابية والمانحين الدوليين.

وفي ما يتعلق بالاستفسار حول أسباب انخفاض نسبة النمو المقدرة في مشروع قانون المالية الأصلي لسنة 2023 بـ 1.8% إلى 0.9 %، بيّنت أنه تمت مراجعة مستوى نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار القارة إلى 0.9 % يُعزى أساسا للتراجع الكبير الذي سجله مردود القطاع الفلاحي جراء التغييرات المناخية وموجات الجفاف خاصة وأن أكثر من 90 % من الإنتاج الفلاحي يعتمد على الري.

وأشارت أن معطيات المعهد الوطني للإحصاء بيّنت أن نسبة النمو الاقتصادي خلال السداسي الأول بلغت 1.2% بحساب الانزلاق السنوي (الثلاثي الأول: 2% والثلاثي الثاني 0.6%) وبالرغم من تحسن أداء بعض القطاعات خلال السداسي الأول من السنة الجارية، على غرار قطاع الخدمات وخاصة السياحة وتسجيل ديناميكية على مستوى قطاعات الصناعات الميكانيكية والكهربائية والصناعات الكيميائية والفسفاط، فقد سجل القطاع الفلاحي تراجعا بنسبة 8.7% خلال السداسي الأول من سنة 2023 بحساب الانزلاق السنوي (تراجع بنسبة 4.9 ـ % خلال الثلاثي الأول من سنة 2023 وتراجع بنسبة 12.5 ـ % خلال الثلاثي الثاني مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة) وذلك نتاجا لتراجع قطاع الحبوب حيث سجلت الكميات المجمعة تراجعا بنسبة 59% إلى موفى أوت 2023 مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة.

كما أفادت أن القطاع الفلاحي يمثل حوالي 11% من الناتج المحلي الإجمالي ودون احتساب القطاع الفلاحي، تبلغ نسبة النمو 2.3%، وأضافت أن هناك عوامل خارجية أخرى خاصة تداعيات الحرب الروسية الأكرانية ساهمت في تراجع نسبة النمو. وأثّرت الأزمة العالمية على كل القطاعات إلا أنه تم العمل على مساندة كل القطاعات الوطنية، وخلصت إلى أنه في إطار النهوض بالقطاع الفلاحي وتجاوز ما يشهده هذا القطاع من أزمة تم إقرار عدّة إجراءات جديدة في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2024 على غرار الإجراءات المتعلقة بمساندة صغار الفلاحين في قطاع زراعة الحبوب ودعم إدماجهم المالي وتخفيف الجباية الموظفة على المواد العلفية الموجهة لتغذية الحيوانات والعمل على توفير موارد إضافية لتمويل التعويضات للمتضررين من الجوائح الطبيعية علاوة على دعم مجهودات الدولة للمحافظة على الموارد المائية من خلال تمويل إنجاز المواجل.

أما بالنسبة لمراجعة الفرضية المرتبطة بسعر برميل النفط على المستوى العالمي، أوضحت السيدة الوزيرة أن تحديد السعر ينبني على أسس علمية دقيقة ويرتبط بتقديرات يتم اعتمادها من طرف أغلب المؤسسات الدولية التي تقوم بدراسات تأخذ بعين الاعتبار كل المستجدات على غرار الاتفاق الروسي السعودي، وقد تمّت مراجعة فرضية سعر برميل النفط وفق التقديرات الصادرة عن هذه المؤسسات العالمية مثل الوكالة الدولية للطاقة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي بالإضافة إلى متابعة العقود الآجلة، موضحة أن آخر سعر لبرميل النفط حسب هذه المؤسسات والمتوقع لسنة 2023 هو حوالي 83 دولار للبرميل.

وحول ارتفاع حجم ميزانية الدولة، بيّنت أن ارتفاع حجم ميزانية الدولة كان نتيجة ارتفاع نفقات الدعم وفوائد الدين العمومي ويُعزى ارتفاع نفقات الدعم أساسا لعدم تفعيل الزيادات في أسعار بيع المحروقات للعموم المقررة في سنة 2023 وكذلك عدم الزيادة في سعر الكهرباء والغاز بالنسبة للعائلات والصناعيين بالرغم من مراجعة فرضية سعر برميل النفط نحو التخفيض عملا بتعليمات سيادة رئيس الجمهورية. وهذا التوجّه كان له تداعيات على ارتفاع النفقات وبالتالي على تغير التوازنات المالية.

وبخصوص ارتفاع نفقات دعم المواد الأساسية خاصة الحبوب والحليب والزيت النباتي والعجين الغذائي والسكر والورق المدرسي، بيّنت أن العوامل المناخية وتداعيات الحرب الروسية الاوكرانية وكذلك ما شهدناه من احتكار هذه المواد من طرف اللوبيات أدّى إلى ارتفاع هذه النفقات.

وبخصوص الاستفسار المتعلق بدور القطاع البنكي في تمويل ميزانية الدولة، أوضحت السيدة الوزيرة أن القطاع البنكي بالرغم من أنه يعتبر من بين الأعمدة الاساسية لدعم الاقتصاد إلا أنه قطاع لديه ثقافة ربحية ومعايير تجارية في التعامل، وأكدت أن هناك إجراءات لحوكمة القطاع وإخضاعه لآليات رقابية دقيقة. وبيّنت أن الدولة تقترض من البنوك المحلية وفقا للإجراءات القانونية الجاري بها العمل، موضحة أن التقليص من الاقتراض الخارجي أدى إلى ارتفاع حجم الدين الداخلي.

وأكّدت من جهة أخرى أنه يجب إرساء ثقافة العمل وعدم التواكل والتعويل على الذات لخلق قيمة مضافة في قطاعات الإنتاج لإرجاع الحركية الاقتصادية وخلق الثروة وتحقيق النمو.

وبخصوص الاعتمادات المرصودة للاستثمار، بيّنت السيدة الوزيرة أن هناك زيادة في اعتمادات الاستثمار العمومي في إطار مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 إلى جانب وضع جملة من الإجراءات المحفزة كتكفّل الدولة بتأمين كل الصادرات للدول الافريقية، وفي المقابل هناك تراجع في الاستثمار الخاص ناتج أساسا عن حالة الخمول وتراجع قيمة محركات الاستثمار في الاستهلاك والتصدير، هذا،

وتم إقرار إجراءات تتعلق بمنح خطوط تمويل لأصحاب الشهائد العليا للتشجيع على الاستثمار وهو توجه جديد للنهوض بالفئات الهشة.

وأكّدت السيدة الوزيرة أنه في ما يتعلق بتشجيع الاستثمار تم اتخاذ عديد الإجراءات في السابق ومنح العديد من الامتيازات إلاّ أنه نتيجة لتحويل وجهة الاستثمار أو عدم تحقيقه تم سحب هذه الامتيازات والتحكم فيها بتوجيهها نحو القطاعات والأنشطة ذات الأولوية التي تحقق قيمة مضافة عالية.

وبخصوص نقص الأعوان المراقبين، بيّنت أن الوزارة تعتمد سياسة التقشّف في تناغم مع السياسة العامة للدولة وهو ما يترجم سبب غياب الانتدابات للضغط على النفقات خاصة كتلة الأجور التي شهدت ارتفاعا كبيرا خلال السنوات الأخيرة، إلا أنه تم في إطار مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 اقتراح انتدابات جديدة لسدّ الشغورات الناتجة عن خروج البعض للتقاعد مع فتح باب الإلحاق من إدارات أخرى.

وحول الاجراء المتعلق بإخضاع المنظوين تحت النظام التقديري للضريبة على الدخل إلى النظام الحقيقي طبقا للقائمة المحينة للأنشطة المستثناة من هذا النظام، أفادت أن الوزارة أخذت بعين الاعتبار عدّة معطيات ومعايير موضوعية لغاية تحديد القائمة المذكورة على غرار أهمية النشاط وطبيعته ووسائل الاستغلال والمنطقة الجغرافية. وأضافت أن القائمة المذكورة تطبق فقط على الأنشطة الممارسة داخل المناطق البلدية حسب التقسيم الترابي للبلديات الجاري به العمل قبل غرة جانفي 2015 ويتم استثناء الأنشطة الممارسة خارج هذه المناطق والتي تخص أساسا المناطق الداخلية للبلاد التي تبقى غير معنية بهذه القائمة.

علاوة على ذلك وقصد التثبت من أحقية المطالبين بالضريبة في الانتفاع بالنظام التقديري، أنجزت الوزارة عدة عمليات مسح وزيارات ميدانية مكنت مصالح الأداءات من التثبت في وضعية المعنيين بالأمر ومن حصر النظام المذكور في مستحقيه وخلُصت أنه تبعا لذلك تراجع عدد المنظوين تحت هذا النظام وتحسنت في المقابل مساهمتهم في المداخيل الجبائية، وأضافت أن هناك إجراءات مهمة في مشروع قانون المالية لسنة 2024 في ما يتعلق بالتقليص في خطايا التأخير.

من ناحية أخرى، أكدت على أن الثورة التشريعية وضرورة مراجعة النصوص القانونية المكبلة هي من أوليات سيادة رئيس الجمهورية وهناك مجهود حثيث للقيام بالإصلاحات في كل القطاعات بداية بالعمل على تطهير الإدارة من كل الشوائب وتكريس ثقافة التعويل على الذات، وسيتم عرض مشروع قانون هام يتعلق بالإدماج المالي على مجلس نواب الشعب.

وبخصوص المردود المالي للإجراءات الجبائية التي تم اتخاذها في قانون المالية لسنة 2023 على غرار الإجراء المتعلق بالضريبة على الثروة فإن مردوده المالي بلغ في آخر أوت 9,5 م.د وسيتم تغريم كل متهرّب من دفع هذا الأداء.

أما بخصوص ملف الصلح الجزائي، بينت أنه ملف تتم متابعته عن كثب من قبل سيادة رئيس الجمهورية مؤكدة أن الوزارة وفّرت كل المعلومات والمعطيات المطلوبة للجنة الصلح الجزائي بهدف استرداد الأموال المنهوبة.

وبخصوص ضرورة التنسيق بين لجنة المصادرة التي يترأسها قاضي عدلي وتضم قضاة من القضاء الإداري ومحكمة المحاسبات والقضاء العدلي ولجنة التصرف في أموال المصادرة والتي تتركب من وزيرة المالية ووزيرة العدل ووزيرة أملاك الدولة وممثل عن رئاسة الحكومة، أكّدت أن لجنة التصرف في أملاك المصادرة لا يمكن أن تعمل بمعزل عن لجنة المصادرة واللجنتين في تنسيق مستمر خاصة بعد مسار 25 جويلية، وهناك عقارات تم التفويت فيها سابقا وقامت لجنة التصرف في أملاك المصادرة باسترجاعها بعد التأكّد من التجاوزات التي حصلت.

كما تمّ القيام بمهمة رقابية على الكرامة القابضة وعلى عقارية قمرت وتمّ الوقوف على التجاوزات والمؤاخذات وتمّ إحالة الملفات على القضاء. وسيتم مدّ اللجنة ومجلس نواب الشعب بتقرير مفصّل حول هذا الملف.

وبخصوص ملف الهبات وبرنامج الدولة مع الاتحاد الأوروبي في هذا المجال، أفادت السيدة الوزيرة أنه في ما يتعلق بهبة الكوفيد 19 تمّ رفضها وإرجاعها في إطار المحافظة على السيادة الوطنية والندية في التفاوض مع المانحين والمحافظة على كرامة الشعب.

وفي خاتمة أعمالها، اطلعت اللجنة على الفصل الذي ينقّح الفصول 1 و2 و5 و6 و7 و10 و11 من المرسوم عدد 79 لسنة 2022 المؤرخ في 22 ديسمبر 2022 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2023، ونقّحت عبارة "الفصل الأول" وعوّضتها بعبارة "فصل وحيد".

III. قرار اللجنة:

قررت اللجنة الموافقة على مشروع قانون المالية التعديلي لسنة 2023 معدّلا بإجماع الحاضرين.

رئيس اللجنة	مقرر اللجنة
عصام شوشان	عصام البحري الجابري

مشروع قانون المالية التعديلي

لسنة 2023 معدلا

فصل وحيد:

نقحت الفصول 1 و2 و5 و6 و7 و10 و11 من المرسوم عدد 79 لسنة 2022 المؤرخ في 22 ديسمبر 2022 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2023 كما يلي:

الفصل الأول (جديد):

تقدر مداخيل ميزانية الدولة ونفقاتها لسنة 2023 كما يلي:

-مداخيل ميزانية الدولة 45 360 000 000 دينار

-نفقات ميزانية الدولة 56 071 000 000 دينار

-نتيجة ميزانية الدولة (عجز) 10 711 000 000 دينار

الفصل 2 (جديد):

يرخص بالنسبة إلى سنة 2023 ويبقى مرخصا في أن يستخلص لفائدة ميزانية الدولة مداخيل قدرها 45 360 000 000 دينار مبوبة كما يلي :

- المداخيل الجبائية 39 488 000 000 دينار
- المداخيل غير الجبائية 4 355 000 000 دينار
- الهبات 1 537 000 000 دينار

وتوزع هذه المداخيل وفقا للجدول أ المدرج بهذا القانون.

الفصل 5 (جديد):

يضبط مبلغ اعتمادات الدفع لنفقات ميزانية الدولة بالنسبة إلى سنة 2023 بما قدره 56 071 000 000 دينار.

وتوزع هذه النفقات حسب المهمات والمهمات الخاصة والبرامج وفقا للجدول ت المدرج بهذا القانون.

الفصل 6 (جديد):

يضبط مبلغ اعتمادات التعهد لنفقات ميزانية الدولة بالنسبة إلى سنة 2023 بما قدره 57 700 000 000 دينار.

وتوزع هذه النفقات حسب المهمات والمهمات الخاصة والبرامج وفقا للجدول ث المدرج بهذا القانون.

الفصل 7 (جديد):

يرخص بالنسبة لسنة 2023 في أن يستخلص موارد خزينة بما قدره 25 879 000 000 دينار.

تستعمل هذه الموارد لتمويل نتيجة ميزانية الدولة وتغطية تكاليف الخزينة كما يلي:

بحساب الدينار

البيان	المبلغ
موارد الاقتراض الخارجي	10 563 000 000
موارد الاقتراض الداخلي	11 368 000 000
موارد الخزينة	3 948 000 000
جملة مصادر التمويل	**25 879 000 000**
تمويل عجز الميزانية باعتبار الهبات الخارجية والتخصيص والمصادرة	10 711 000 000
تسديد أصل الدين الداخلي	8 415 000 000
تسديد أصل الدين الخارجي	6 553 000 000
قروض وتسبقات الخزينة	200 000 000
جملة الاستعمالات	**25 879 000 000**

الفصل 10(جديد):

يضبط المبلغ الأقصى المرخص فيه للوزير المكلف بالمالية لمنح قروض الخزينة للمؤسسات العمومية بمقتضى الفصل 62 من مجلة المحاسبة العمومية بـ 200 000 000 دينار بالنسبة إلى سنة 2023.

الفصل 11(جديد):

يضبط المبلغ المرخص فيه للوزير المكلف بالمالية لمنح ضمان الدولة لإبرام قروض أو إصدار صكوك إسلامية وفقا للتشريع الجاري به العمل بـ 8 000 000 000 دينار بالنسبة إلى سنة 2023.